اقتصاد

نزيف متواصل للشيكل وبورصة تل أبيب

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

واصل الشيكل الإسرائيلي ومؤشر بورصة تل أبيب خسائرهما، أمس الخميس، مسجلين تراجعاً جديداً بنسبة 0,23% و1,41% على التوالي، بعد أن خفضت وكالتا «ستاندرد آند بورز» و«موديز» تصنيف إسرائيل للمرة الثانية لكل منهما هذا العام. وصباح أمس، صُرف الدولار بأكثر من 3,78 شواكل، منخفضاً أمام العملة الأميركية بنسبة 0,23% عن إغلاقه في تعاملات الجلسة السابقة، لتتجاوز خسائر العملة الإسرائيلية في ثلاثة أيام 18%، حسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا).

وسجل المؤشر الرئيسي في بورصة تل أبيب (TA 35)، في آخر جلسة تداول الثلاثاء، تراجعاً حاداً منخفضاً بنسبة 1,42% إلى 2093,48 نقطة. والبورصة مغلقة لمناسبة أعياد يهودية. وتلقى الاقتصاد الإسرائيلي، الثلاثاء، ثاني ضربة في أقل من أسبوع، بخفض وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني بدرجة واحدة من +A إلى A، مع نظرة مستقبلية سلبية فيما يبدو تمهيداً لخفض آخر، وذلك بعد أيام فقط من قرار وكالة موديز، الجمعة الماضي، خفض تصنيف إسرائيل درجتين إلى Baa1 مع نظرة مستقبلية سلبية أيضاً، فيما يتوقع محللون أن تخطو وكالة التصنيف العالمية الثالثة «فيتش» خطوة مماثلة قريباً. وأرجعت «ستاندرد آند بورز» قرارها إلى المخاطر الأمنية المتزايدة في ضوء التصعيد الأحدث في الصراع مع حزب الله. وقالت «ستاندرد آند بورز» في بيان، إنها خفضت التصنيف الائتماني طويل الأجل لإسرائيل من +A إلى A، وإنها «لا تزال تتمتع بنظرة مستقبلية سلبية»، والتي تقول، إنها «تعكس المخاطر التي تهدد نمو إسرائيل، والمالية العامة، وتوازن الميزانية». وخفضت الوكالة توقعاتها للنمو في إسرائيل هذا العام والعام المقبل، وتوقعت نمواً بنسبة 0% في عام 2024 و2,2% في عام 2025 «إلى جانب اتساع العجز المالي على المدين القصير والمتوسط». ويئن الاقتصاد الإسرائيلي تحت ضغط الحرب المتواصلة على قطاع غزة منذ نحو عام، وتداعياتها الإقليمية. وتسببت الحرب في ارتفاع عجز الموازنة الإسرائيلية إلى 8,3% من جراء الإنفاق العسكري الضخم الذي تجاوز حسب تقديرات إسرائيلية 100 مليار دولار، والأزمات التي خلّفتها الحرب في عدة قطاعات اقتصادية مثل التكنولوجيا والبناء. ويرى خبراء أن خفض تصنيف إسرائيل خمس مرات في أقل من عام تحذير اقتصادي خطير. وقالت صحيفة كالكاليست الإسرائيلية في تقرير، إن تخفيض تصنيف إسرائيل يحمل في طياته تداعيات أعمق من مجرد أرقام، فهو يؤثر بشكل مباشر في ثقة المستثمرين بالاقتصاد الإسرائيلي، كما يؤثر في قدرة إسرائيل على تمويل نفسها بتكاليف معقولة في المستقبل. ويعني خفض التصنيف الائتماني ارتفاع كلفة الديون الإسرائيلية، وبالتالي عجز الموازنة.

وشهدت الديون الإسرائيلية ارتفاعاً كبيراً، إذ تعادل نسبة الدين البالغة 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ما قيمته 370 مليار دولار، وهو رقم يفوق احتياطات إسرائيل من النقد الأجنبي، البالغة قرابة 200 مليار دولار، حسب بيانات «بنك إسرائيل».

(انتوني والاس/فرانس برس)

صادرات قياسية للمنتجات الزراعية والغذائية

أظهرت بيانات رسمية، أمس الخميس، أن صادرات كوريا الجنوبية من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، بفضل الطلب القوي على المكرونة سريعة التحضير والوجبات الخفيفة والمشروبات. وارتفعت قيمة صادرات المنتجات الزراعية والمواد الغذائية بنسبة 8,3% على أساس سنوي إلى 7,37 مليارات دولار في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى سبتمبر/ أيلول من العام الجاري، وفقا للبيانات التي جمعتها وزارة الزراعة والأغذية والشؤون الريفية. وكان النمو مدفوعا بشكل أساسي بالطلب القوي على المكرونة سريعة التحضير، أو «راميون» باللغة الكورية.

لقطات

«تشات جي بي تي» بـ157 مليار دولار

أعلنت شركة أوبن إيه آي أنها حشدت تبرعات بقيمة 6,6 مليارات دولار، ما يرفع قيمة الشركة المطورة لبرنامج تشات جي بي تي إلى 157 مليار دولار ويعزز مكانتها لاعبا رئيسيا في مجال الذكاء الاصطناعي. وقالت الشركة في بيان مقتضب: «كل أسبوع، يستخدم أكثر من 250 مليون شخص حول العالم «تشات جي بي تي» لتحسين عملهم وإبداعهم وتعليمهم». وتعتمد الشركة على هذا التمويل بشكل خاص لمواصلة «أبحاثها المتطورة» في مجال الذكاء الاصطناعي، وزيادة قدراتها الحاسوبية، في ظل استهلاك الذكاء الاصطناعي التوليدي الكثير من الطاقة، و«إنشاء أدوات جديدة». وأكدت شركة رأس المال الاستثماري «ثرايف كابيتال» Thrive Capital أنها قادت جولة التمويل.

تباطؤ التضخم في تركيا إلى 49,38%

انخفض معدل التضخم السنوي في تركيا إلى 49,38% في أيلول/سبتمبر بعدما وصل إلى 52% في آب/ أغسطس، كما أظهرت بيانات رسمية الخميس. من جهة ثانية، ارتفع التضخم بنسبة 2,97% على أساس شهري في أيلول/سبتمبر، وفق ما أفاد معهد الإحصاء التركي.

«أريدُ» القطرية تبدأ بيع أدوات دين

ذكرت خدمة آي.إف.آر لأخبار أدوات الدخل الثابت، أمس الخميس، أن شركة أريدُ، أكبر شركة اتصالات قطرية، تعتزم جمع 500 مليون دولار من إصدار أدوات دين مقومة بالدولار لأجل عشرة أعوام. وقالت الخدمة إن الشركة حددت السعر الاسترشادي الأولي للبيع عند 125 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأميركية.

الأجانب والصناديق يدعمون بورصة الكويت

تلقت بورصة الكويت في أول تسعة أشهر من عام 2024 دعماً من المستثمرين الأجانب، والمؤسسات والصناديق الاستثمارية، إذ وصل صافي التعامل الشرائي للأجانب إلى 169,62 مليون دينار (556,12 مليون دولار)، وقابل ذلك صافٍ بيعي للمتعاملين المحليين والخليجيين.

شركات طيران تعلق رحلاتها للمنطقة بسبب توسع الحرب

دفعت المخاوف من اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط شركات طيران عالمية إلى تعليق رحلاتها إلى المنطقة أو تجنب المجالات الجوية المتأثرة. ويأتي ذلك على خلفية تصاعد الصراع العسكري بين إسرائيل من جانب وإيران وحزب الله من جانب آخر، ولا سيما بعد دخول قوات من الجيش الإسرائيلي إلى لبنان براً ما زاد من حدة المعارك الحربية. وأدخلت بعض شركات الطيران تعديلات على خدماتها من المنطقة وإليها، منها شركة خطوط إيجة الجوية اليونانية التي ألغت شركة الطيران اليونانية رحلاتها من وإلى بيروت حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول، ومن وإلى تل أبيب حتى السادس من أكتوبر/تشرين الأول. كما علقت الخطوط الجوية الجزائرية رحلاتها من لبنان وإليه حتى إشعار آخر. وألغت شركة الطيران الإسبانية إير أوروبا رحلاتها إلى تل أبيب حتى السابع من أكتوبر/تشرين الأول. وعلقت إير فرانس في 30 سبتمبر/أيلول رحلاتها بين باريس وتل أبيب وبين باريس وبيروت حتى الثامن من أكتوبر/تشرين الأول. وقالت كيه.إل.إم في الأول من أكتوبر/تشرين الأول إنها مددت تعليق الرحلات إلى تل أبيب حتى نهاية هذا العام على الأقل. وألغت وحدة ترانسافيا للطيران منخفض التكلفة التابعة للمجموعة الفرنسية الهولندية الرحلات من وإلى تل أبيب حتى 31 مارس/آذار 2025، والرحلات الجوية إلى عمّان وبيروت حتى الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني.

وألغت شركة كاثي باسيفيك، ومقرها هونغ كونغ، جميع رحلاتها إلى تل أبيب حتى 27 مارس/ آذار 2025. وقال متحدث باسم شركة إيزي جت البريطانية للطيران منخفض التكلفة إنها أوقفت رحلاتها من تل أبيب وإليها وستستأنفها في 30 مارس/آذار 2025. كما ألغت طيران الإمارات الرحلات بين دبي وبيروت حتى الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول. وأعلنت الخطوط الجوية البريطانية المملوكة لمجموعة الخطوط الجوية الدولية (آي. إيه.جي) في تعليق عبر البريد الإلكتروني، أنها ألغت رحلاتها من وإلى تل أبيب حتى السابع من أكتوبر/تشرين الأول. وألغت شركة فيولينج الإسبانية للطيران منخفض التكلفة المملوكة لآي. إيه.جي رحلاتها إلى تل أبيب حتى 12 يناير/كانون الثاني 2025 مع إلغاء الرحلات الجوية إلى عمّان حتى إشعار آخر.

(رويترز، العربي الجديد)

هل بدأت السعودية «حرب أسعار» على النفط؟

مصطفى عبد السلام

جاءت التصريحات المنسوبة لوزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان، قبل يومين، لتربك أسواق النفط، وتعيد للذاكرة الحديث عن الحروب السعرية التي أدت إلى انهيار الأسعار إلى نحو 10 دولارات للبرميل، كما جرى قبل 38 عاماً، وتسكب المزيد من الغموض حول اتجاهات أسعار الخام، وتزيد التكهنات حول أسباب عدم حدوث قفزات في السعر، أسوة بما حدث عقب غزو أوكرانيا، رغم الحرب المشتعلة والمخاطر في الشرق الأوسط، وضرب إيران إسرائيل، وشن روسيا هجوماً كبيراً بطائرات مسيرة على أوكرانيا، وإلحاق أضرار بالبنية التحتية للطاقة بها، وتجدد التكهنات حول نية الصين غزو تايوان. يوم الأربعاء ذكرت «وول ستريت جورنال»، أن الوزير قال إن أسعار النفط قد تنخفض إلى 50 دولاراً للبرميل إذا لم يلتزم أعضاء تحالف «أوبك+» بقيود خفض الإنتاج. ووفق الصحيفة، فإن منتجين داخل «أوبك+» فسروا التصريحات بأنها تهديد من السعودية، أكبر منتج للنفط داخل المنظمة، بأنها مستعدة لشن حرب أسعار، للحفاظ على حصتها في السوق العالمي، إذا لم تلتزم دول أخرى بما أقره التحالف وخفّضت الإنتاج. تصريحات الوزير شكّلت صدمة لأسواق الطاقة والمنتجين، إذ إن تهاوي السعر إلى هذا الحد قد يترتب عليه إفلاس دول نفطية، أو على الأقل تعرّضها لعجز حاد في الموازنة وتهاوٍ في إيراداتها. كما تعني أن السعودية بدأت خوض «حرب أسعار» على النفط، مكررة سيناريو 2020، وضخ إنتاج في الأسواق بكميات قياسية، كما جرى خلال الجائحة، بهدف المحافظة على حصتها السوقية وإيراداتها النفطية. وهنا تدخل الأسواق في فوضى سعرية وإنتاجية، حيث ساهمت حرب الأسعار التي قادتها المملكة قبل ما يقرب من خمس سنوات، في تراجع الأسعار بنسبة 65% في الربع الأول من 2020، بل وصلت بعض أسعار النفط في الولايات المتحدة إلى مستويات سلبية لأول مرة على الإطلاق. كما أدت حروب سعرية سابقة قادتها السعودية لتعزيز الإنتاج، ومحاولة معاقبة المنتجين، إلى انهيار الأسعار إلى أقل من 10 دولارات للبرميل في 1986. وبسبب ردات الفعل الخطيرة للتصريحات المنسوبة للوزير، سارعت (أوبك) أمس لتكذّب التقرير الصادر عن «وول ستريت»، وتصفه بأنه «زائف وغير دقيق ومضلل تماماً». سوق النفط فوق صفيح ساخن ويعيش لحظات حرجة، خاصة إذا ما انفرط عقد تحالف أوبك+، وأوقفت السعودية تنسيقها مع روسيا، وعادت الولايات المتحدة لممارسة الضغوط على دول الخليج لزيادة الإنتاج، بهدف كبح أي زيادات متوقعة في سعر النفط، خاصة في حال توقف إنتاج إيران، وتعرّض قطاع الطاقة بها لعقوبات غربية.

هال وناس

دوامة اقتصاد لبنان الجريح

تحذيرات من كلفة مالية ضخمة... ومحاولات تلاعب بالليرة

اطلقت وكالة ستاندرد اند بورز غلوبال تحذيرات من الكلف الضخمة التي سيتحملها الاقتصاد اللبناني الهش مع اتساع الحرب، يأتي ذلك في وقت تفاقمت الأزمات المعيشية للمواطنين الذين تهافتوا على شراء الخبز

بيروت ـ **العربي الجديد**

دخل الاقتصاد اللبناني الهش دوامة الحرب بين إسرائيل وحزب الله التي اتسعت، خلال الفترة الأخيرة، وسط مخاوف من امتداد الصراع إلى مناطق جديدة وتواصل استهداف البنية التحتية واستمرار النزوح، الأمر الذي يتسبب في مخاطر عديدة على مختلف الأنشطة ويزيد من الضغوط على الاقتصاد. وانعكس تصاعد المعارك العسكرية على معيشة المواطنين الذين هرعوا إلى تخزين احتياجاتهم ولا سيما الخبز الذي شهد تهافتاً على شرائه.

معاناة الاقتصاد الهش

وقالت وكالة ستاندرد اند بورز غلوبال للتصنيف الائتماني، أمس الخميس، إن تصاعد الصراع بين إسرائيل وجماعة حزب الله اللبنانية وكذلك تحركات الجيش الإسرائيلي في لبنان «أضعفت بشدة» توقعات تعافي الاقتصاد اللبناني الهش بالفعل. وأضافت الوكالة أن تصاعد القتال والهجمات في لبنان قد يستمر حتى العام المقبل، كما قد يمتد إلى بقية أنحاء البلاد. وقالت الوكالة في بيان صحافي: «خسارة الأرواح والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية وارتفاع الكلفة المالية للحرب ونزوح السكان وهبوط عوائد السياحة يجانب تغير قواعد اللعبة السياسية بسبب إضعاف حزب الله كلها عوامل ستشكل ضغطا هائلا على الاقتصاد اللبناني». وأضافت: «سيزيد ذلك أيضا من تأخير الإصلاحات المالية والاقتصادية والتعافي المالي الأبعد مدى». وخفضت ستاندرد أند بورز تصنيف ديون لبنان السيادية بالعملة الأجنبية إلى «تعثر انتقائي»، وقالت إنها ستلغي على الأرجح هذا التصنيف بمجرد مبادلة أي دين أو تفعيل اتفاق إعادة هيكلة بين لبنان ودائنيه.

تهافت على الخبز

أعلن الأمين العام لاتحاد نقابات الأفران والمخابز في لبنان إبغار طباح، أن «هناك طلبا كبيرا على الخبز بسبب النزوح السكاني والأوضاع التي تمر بها البلاد نتيجة الحرب على لبنان». وأكد في تصريحات أول من أمس أن «الأفران تلبي الحاجات والطلبات التي ترد إليها، وهي زادت حجم الإنتاج لديها بما يتوافق مع حاجات الناس في الفترة الحرجة التي تمر بها البلاد، خصوصا في المناطق التي شهدت نزوحا سكانيا كبيراً». وأشار الأمين العام لاتحاد نقابات الأفران والمخابز إلى أن «الأفران تعمل على مدار الساعة لإنتاج الخبز وتسليمه إلى جميع الموزعين الذين ينقلونه إلى كل المناطق، علما أن المطاحين تزود الأفران بكل حاجاتها من الطحين المعد لصناعة الخبز العربي بصورة مستمرة عملا بتوجيهات وزارة الاقتصاد والتجارة والمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري». ودعا طباح المستهلكين إلى «عدم التهافت على شراء الخبز والطحين وتخزينه لأن الكميات متوافرة بصورة عادية».

صعود الليرة رغم محاولات التلاعب

في إطار التحركات الحكومية لوقف التلاعب بالعملة المحلية واستغلال الأوضاع المترتبة على اتساع الحرب، اجتمع رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي مع حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري، أمس الخميس، وتم البحث في الأوضاع المالية والنقدية. وخلال الاجتماع، أشار منصوري إلى أن «التعاون الكامل مع الحكومة ووزارة المال خصوصاً، أدى إلى إرساء استقرار نقدي بحيث حافظت الليرة على ثباتها رغم كل الأوضاع المعقدة التي مرّ بها لبنان خلال الفترة المنصرمة». وقد أثنى رئيس الحكومة على «السياسة النقدية الحكيمة التي جرى اعتمادها والتي أثمرت استقراراً نقدياً ثابتا وزيادة في احتياطات المصرف المركزي»، حسب الوكالة الوطنية للإعلام. وأشار ميقاتي إلى أنه «سيطلب من القضاء والقوى الأمنية ملاحقة كل مصدري الإشاعات أو المتلاعب بتطبيقات تحاول أن توهم بوجود بلبلة في سعر الصرف».

تهافت على شراء الخبز بسبب توسع الحرب

لجان مساعدة عمالية

من جانب ثان، عُقد اجتماع، أمس الخميس، في مقر الاتحاد العمالي العام في لبنان برئاسة نائب رئيس الاتحاد حسن فقيه وحضور عدد من الكوادر النقابية الوافدة إلى العاصمة بيروت والتي نزحت من الضاحية، لمتابعة «الوضع الطارئ والعدوان الهمجي الصهيوني على شعبنا وأهلنا ووطننا والذي أدى إلى نزوح أكثر من مليون مواطن إلى العاصمة وباقي المناطق»، حسب بيان للاتحاد. واتفق المجتمعون على «تشكيل لجنة متابعة في العمالي العام للمساعدة والسعي لتامين حاجات العائلات النازحة قسراً ومستلزماتها، والتناوب على الدوام في الاتحاد لمتابعة شؤون النقابيين وعائلاتهم بشكل عام». وتقرر «إجراء سلسلة من المراسلات بين الاتحاد والاتحادات العربية والشقيقة والصديقة». واعتبر المجتمعون أن «الاتحاد العمالي العام مؤسسة وطنية شعبية لها موقعها الوطني والاجتماعي، ولن يكون إلا في مقدم الصفوف داعماً لأهله وجيشه ومقاومته كتفا إلى كتف دفاعا عن لبنان، وسيقوم بواجبه وسينسق مع الهيئات الاجتماعية والصحية في إطار الوقوف إلى جانب النازحين بشكل عام والنقابيين بشكل خاص».

مواطنون يسعون الى تخزين كميات كافية من الخبز تحسبا لطول امد الحرب (حسين بيضون/ العربي الجديد)

اليمن

تلاعب بأسعار غاز الطهو في تعز

تعز ـ **فخر العزب**

فوجئ المواطن زياد الجابري من أبناء مدينة تعز بزيادة سعرية على سعر أسطوانة غاز الطهو المنزلي بلغت 500 ريال، إذ أخبره بائع الغاز أن الزيادة المفاجئة تم فرضها من قبل قيادة السلطة المحلية وقيادة الجيش في تعز. يقول الجابري لـ«العربي الجديد»: «نحن نعيش في ظل فوضى حيث ترتفع الأسعار في تعز بين اليوم والآخر، وهذا يفاقم من معاناة الناس الذين يعيشون ظروفاً اقتصادية صعبة، والمشكلة أن الجهات التي يفترض أن تكون رقابية هي التي تقوم بالتلاعب بالأسعار، ولا يملك المواطنون إلا الاستسلام لهذا الوضع». وكان محور تعز العسكري في محافظة تعز الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية قد أقر نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي زيادة غير قانونية على سعر أسطوانة الغاز المنزلي.

وفرض محور تعز مبلغ 500 ريال على كل أسطوانة سعة 20 لتراً، بمعدل 25 ريالاً على كل لتر، ليرتفع سعر الأسطوانة من 8500 إلى 9000 ريال (الدولار = 1900 ريال). ولم يعلن عن الزيادة السعرية رسمياً، كما لم تصدر بها أي وثيقة رسمية، لكن مصادر في نقابة مالكي وكالات الغاز كشفت لـ«العربي الجديد» تفاصيل فرض الزيادة السعرية، متهمة محور تعز العسكري بفرضها بعد الحصول على ضوء أخضر من محافظ المحافظة نبيل شمسان.

وأكدت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، أنه قبل أشهر تم الاعتداء على مدير مكتب شركة الغاز بتعز بلال القميري من قبل مجموعة من الجرحى المحسوبين على الألوية العسكرية التابعة لمحور تعز بهدف فرض مبلغ 500 ريال على كل أسطوانة سعة 20 لتراً

إضافة مبلغ على سعر أسطوانة الغاز يتم تسخيره لمصلحة الجرحى. وأضافت المصادر أن مدير مكتب شركة الغاز رفض ذلك مبينا لهم أنه ليس من اختصاصه إضافة أو خصم أي مبلغ على سعر الغاز، وأن ذلك من اختصاص رئيس الوزراء، وقيادة الشركة في صافر.

وتابعت المصادر أن مسلحين محسوبين على الجرحى قاموا بحجز مقطورات الغاز في نقطة عسكرية تابعة لقائد اللواء الرابع أبوبكر الجبولي أسفل هيجة العبد بمديرية المقاطرة التابعة لمحافظة لحج جنوب تعز، بهدف فرض 25 ريالا على سعر اللتر الواحد من الغاز. المصادر أكدت أن أصحاب مقطورات وشاحنات الغاز التي تقوم بنقل الغاز من محطة الفرشة بمحافظة لحج إلى تعز رفضوا ذلك، وظلوا ممنوعين من دخول تعز لمدة ثلاثة أيام نتيجة رفضهم الزيادة السعرية، وبعد ذلك تم السماح للمقطورات والشاحنات بالعبور، وعندما بدأ العمل بالمحطات المركزية داخل تعز تم فرض المبلغ.

السعودية

نمو صناعة الأدوية... رهان على الإنتاج المحلي

مسقط ـ **كريم رمضان**

تحسن ملحوظ تشهده صناعة الدواء السعودية على خلفية رفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ووصول عدد المصانع إلى 206، بإجمالي استثمارات 10 مليارات ريال (2,66 مليار دولار)، حسب بيانات رسمية، ما سلط الضوء على العوامل التي حفزت نموا كهذا والتحديات التي تواجهها في ظل التحديات الاقتصادية العالمية. وحسب «فيتش سوليوشن»، فإن قيمة سوق الأدوية في السعودية بلغت 11,72 مليار دولار (44 مليار ريال) في عام 2022، ومن المتوقع أن تصل إلى 15,09 مليار دولار (56,6 مليار ريال) بحلول عام 2027، بمعدل نمو سنوي مركّب قدره 5,2%. يأتي ذلك تزامنا مع تخصيص المملكة 214 مليار ريال (57 مليار دولار) في موازنة العام 2024 لقطاع الصحة، ما يدعم استمرار نمو الصناعة محليا وبالتالي نمو حجم السوق المحلية. وتستهدف المملكة توطين صناعات دوائية عديدة، أبرزها اللقاحات، التي كانت محور مباحثات وزير الصناعة والثروة المعدنية، بندر الخريف، في زيارته الأخيرة إلى البرازيل في يوليو/تموز الماضي. كما أعلن المتحدث باسم وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية، جراح الجراح، بدء تصنيع إحدى الشركات العاملة بالمملكة لـ«المتشابهات الحيوية»، مشيرا إلى أن «الوزارة تستهدف استحداث قطاعات جديدة أكثر تعقيداً مثل تصنيع اللقاحات، والأدوية الحيوية كالإنسولين، ومشتقات البلازما، والمتشابهات الحيوية بأنواعها المختلفة، إضافة إلى العلاجات الخلوية والجينية»، وفقا لما أوردته وكالة الأنباء السعودية. في هذا الإطار، يشير الاستشاري الاقتصادي بشركة استشارات في لندن علي متولي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن النمو الملحوظ لسوق الأدوية في السعودية يعود إلى الإصلاحات الحكومية، وارتفاع الطلب على الرعاية الصحية، وزيادة الاستثمار الأجنبي، لافتا إلى أن رؤية 2030 تلعب دورًا محوريًا في هذا النمو، حيث وضعت تحديات الرعاية الصحية في مقدمة أهداف التنمية. وأدى تطبيق مشروعات الرؤية السعودية إلى زيادات كبيرة في التمويل وتوظيف المتخصصين في الرعاية الصحية، إضافة إلى تحسين البنية التحتية في مناطق متعددة بالسعودية، حسب متولي، الذي يلفت، في المقابل، إلى أن ارتفاع الطلب على الأدوية يأتي استجابة لزيادة معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة في المنطقة. كما أن تركيز الحكومة السعودية على تحسين العلاج المتخصص للحالات مثل السرطان وأمراض القلب والسكري ساهم بشكل كبير في نمو السوق، وفق متولي، مشيرا إلى أن استراتيجية السعودية لجذب الاستثمار الأجنبي وتوسيع الإنتاج الدوائي المحلي تعد عاملًا مهمًا آخر في هذا النمو.

المملكة تخصص 214 مليار ريال لقطاع الصحة (جيفيد ديجيز/Getty)

تحقيق

بدأت الحكومة المصرية إزالة الملايين من قوائم المستحقين للدعم، مستهدفة إزاحة 40 مليون مواطن من بطاقات الدعم السلعي، بالتوازي مع بداية التخلص من دعم المواد البترولية، ورفع شرائح استهلاك الكهرباء، لتصل إلى سعر التكلفة الاقتصادية

مصر الغلاء في مصر

الحكومة تستهدف إزاحة 40 مليون مواطن من الدعم السلعي

القاهرة ـ **عادل صبري**

بين الدعم النقدي والدعم العيني، بدأت جلسات الحوار الوطني مناقشات مفتوحة حول حوار حسمت الحكومة المصرية مصيره مسبقاً، بإعلان رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، مطلع الأسبوع عن رغبة الحكومة بوقف الدعم العيني على مرحلتين، اعتباراً من يوليو/ تموز 2025. يأتي الحوار في وقت بدأت فيه الحكومة إزالة ملايين المصريين من قوائم المستحقين للدعم، تحت دعاوى مختلفة، مستهدفة إزاحة 40 مليون مواطن من بطاقات الدعم السلعي كالزيت والسكر، ليصل عدد المستحقين إلى نحو 20 مليون مواطن، وخفض عدد المستفيدين من بطاقات دعم الخبز من 72 مليوناً إلى 30 مليوناً بحلول عام 2026 بالتوازي مع بداية التخلص من دعم المواد البترولية، ورفع شرائح استهلاك الكهرباء، لتصل إلى سعر التكلفة الاقتصادية، المقرر تنفيذها ديسمبر/ كانون الأول 2025.

التخطيط لإلغاء الدعم

تتعدد الرؤى بين الاقتصاديين والسياسيين المؤيدين لإلغاء الدعم بقدر اتساع الهوة حول أرقام الدعم العديدة التي تصدر من قيادات برلمانية وحكومية والوزارات المعنية بالدولة، تتولى الصحف والقنوات الرسمية المدارة عبر أجهزة الدولة، حوارات معنية بالترويج لفكرة إلغاء الدعم، عبر أصوات تعتبر التوجه خريطة طريق لإنقاذ اقتصاد الدولة، «لتعزيز مصلحة المواطن» في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وضرورة لتحسين خدمات الصحة والتعليم، و«انتصاراً لكرامة المستفيد» بتحقيق العدالة الاجتماعية. يتهم التيار الداعم للحكومة النواب والسياسيين الرافضين لوقف الدعم النقدي بأنهم أصحاب مصالح. يبحث المتحدثون في الحوار الوطني وداخل البرلمان منذ أشهر، عن سبل تمنع الفساد عند توزيع ما تبقى من الدعم العيني، وضمانات عدم صعود معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، وسبل توفير السلع وضبط الأسواق وعدم الممارسة الاحتكارية، وتقديم دعم مالي يكافئ الزيادة بمعدلات التضخم.

26,2%

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، مؤخرًا، أن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن ارتفع إلى 26,2% في أغسطس الماضي من 25,7% في يوليو الماضي.

الحد من الفساد والهدر

حسب مصادر في الحوار الوطني لـ«العربي الجديد»، تبادل المتحاورون في مناقشات مطولة، مزايا الدعم النقدي وسبل توصيل الدعم لمستحقيه، والحد من الهدر والفساد والاستهلاك ومنح حرية المستهلك في اختيار السلع التي يحتاجها، ومحاسبة المخالفين، مركزين على عيوب الدعم العيني الذي تدفع بسلع الدعم عبر مسارات بديلة للمستحقين، وعدم كفايته لتحقيق احتياجات الأسر وسهولة تهريب السلع من سلاسل الإمداد. يبحث المتحمسون للدعم النقدي عن منهجية لإدارة منظومة الدعم، وإدارتها والرقابة عليها وطرق توصيلها للفئات المستحقة، وتجارب الدول التي نجحت في تحويل الدعم السلعي إلى نقدي كلياً أو جزئياً مثل البرازيل والمكسيك وإندونيسيا وأوروبا، بينما سبق سيف الحكومة العذل، حيث ستحيل مشروعها إلى البرلمان في مارس/ آذار 2025، تمهيداً لإقراره في مناقشات مجلسي النواب والشيوخ للموازنة العامة مطلع إبريل/ نيسان 2025، وفقاً لاتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولي أقره الطرفان في مارس/ آذار 2024.

يمثل الدين العام نحو 88,2% من إجمالي الناتج المحلي

مرحلتان لتنفيذ الخطة الحكومية والتحول للدعم النقدي

مرحلتان لتنفيذ الخطة

جاء حسم رئيس الوزراء مصطفى مدبولي موقف الحكومة من الدعم، بقوله في تصريحات صحافية مطلع الأسبوع، إنه لا سبيل للدولة سوى التوجه للدعم النقدي، معبراً عن أمله أن يطبق العام المقبل 2025. ودارت مناقشات بديرها الحوار الوطني حول تفاصيل كيفية تنفيذ وتوصيل الدعم العيني للمواطنين. تخطط الحكومة لإلغاء الدعم العيني على مرحلتين، بالمخالفة لتعليمات صندوق النقد التي تقضي بوقف الدعم العيني تماماً مع بداية موازنة 2025-2026 يوليو/ تموز المقبل. تسعى الحكومة إلى استبعاد دعم السكر والزيت على البطاقات التموينية، اعتباراً من يوليو 2025، مقابل منح الأسر دعماً نقدياً على بطاقة مسبقة الدفع تستعمل في شراء السلع بأسعار مخفضة من متاجر التجزئة والجمعيات الاستهلاكية التي تحددها. سربت الحكومة أرقاماً حول قيمة الدعم المقترحة، تشمل حصول الأسرة المكونة من فردين على دعم نقدي قيمته 500 جنيه، لثلاثة أفراد 750 جنيهاً، والمكونة من أربعة أفراد 1250 جنيهاً (الدولار = 48,5 جنيهاً)، وما يزيد عن ذلك العدد لن يحصل على أي دعم، الأمر الذي اعتبره برلمانيون مخالفة دستورية خطيرة، حيث تسقط الحكومة الأسر كبيرة العدد التي يقع أغلبها ضمن الشرائح الاجتماعية الفقيرة، من حقها في الحصول على رعاية الدولة. وتنوي الحكومة فرض زيادة تدريجية بقيمة الدعم بما يتوافق مع معدلات التضخم الرسمية. وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، مؤخراً، أن معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن ارتفع إلى 26,2% في أغسطس/ آب الماضي من 25,7% في يوليو/ تموز الماضي. وعلى أساس شهري، ارتفعت الأسعار 2,1% في أغسطس من 0,4% في يوليو. وعادت وتيرة الزيادة في أسعار المواد الغذائية إلى التسارع بارتفاع بلغ 1,8% الشهر الماضي، بعد أن تباطأت في الشهر السابق إلى زيادة بلغت 0,3%. ووقعت مصر في مارس حزمة دعم مالي قيمتها ثمانية مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط تقليص الدعم، وبالتالي زيادة أسعار عدد كبير من المنتجات المحلية.

معارضة شديدة

يكشف منسق عام الحركة المدنية الديمقراطية، رئيس لجنة الدين العام بالحوار الوطني المستقبل مؤخراً، طلعت خليل، عن سعي الحكومة الدائب على مدار السنوات الثلاث الماضية، لوقف الدعم السلعي، بتمرير الأمر عبر لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، مؤكداً أن الطرح قوبل بمعارضة شديدة من أغلب النواب الذين استفزتهم رغبة الحكومة في التخلص من أعباء الدعم العيني، دون إصلاح منظومة الفساد التي تحكمه أو ضمانات كافية لتوصل الدعم لمستحقيه. يقول خليل لـ«العربي الجديد» إن أغلب السلع الغذائية المدرجة في الدعم العيني، والتي تشمل الزيوت والخبز، تأتي من الخارج، بما يرهن أسعارها بتغيرات الأسعار العالمية، وتذبذب سعر الدولار مقابل الجنيه المتراجع دائماً أمام العملات الرئيسية، مدفوعاً بالسياسات الاقتصادية الخاطئة للحكومة. يشير خليل إلى أن هذه التغيرات في الأسعار تعني التآكل المستمر بقيمة الدعم، خاصة أنها في اتجاه صعودي متواصل، وفي حالة التزام الحكومة برفع قيمة الدعم النقدي بما يوازي الارتفاع بمعدلات التضخم، لن يتمكن المواطن البسيط من توجيه الأموال التي يحصل عليها من أجل شراء الخبز أو الزيوت والسكر والأرز، واستغلال تلك الأموال في تدبير احتياجاته المعيشية التي تحافظ على بقاء حياته، وإنما ستوجه للنفقات الطارئة، التي تحيط به من كل جانب. يؤكد خليل أن فلسفة الدعم العيني هي توفير الحد الأدنى من السلع التي تقي المواطن العوز والحد من الفاقة، وحفاظ الدولة على حياته، وهو أمر دستوري، ومقدس لدى كافة الدول، وفي الحالة المصرية، استخدم أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها، لضمان توفير السلع والحد من الغلاء.

40 مليار دولار تمويلات ميسرة خلال 4 سنوات

قالت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، رانيا المشاط، إن مصر حصلت على تمويلات ميسرة خلال السنوات الأربع الماضية بقيمة 40 مليار دولار. وأضافت الوزيرة المصرية خلال مؤتمر صحافي، أمس الخميس، في مقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة إن التمويلات التي تحصل عليها مصر هي لإقامة مشروعات تنموية في المحافظات المختلفة بفوائد ميسرة. وأوضحت أن القطاع الخاص المصري حصل على تمويلات بقيمة 11 مليار دولار خلال السنوات الأربع الماضية. وبشأن نقل تبعية صندوق مصر الاستثماري لوزارة أخرى أوضحت أن هناك مشروع قانون في هذا الشأن يناقشه مجلس النواب حالياً، وسيكون اختيار الوزير المختص من اختصاص رئيس مجلس الوزراء. وارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى 50,4 نقطة في أغسطس/ آب 2024، متجاوزاً مستوى الحياد لأول مرة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، مدفوعاً في المقام الأول بالتوسع في أنشطة التصنيع. وسجّل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري مُعدّل نمو 2,4% خلال الربع الأخير من العام المالي 2023-2024. يذكر أن الاقتصاد المصري تأثر بالصدمات الخارجيّة المُتتالية والتوتّرات الجيوسياسيّة.

المواطنون يشوون من قفزات أسعار السلع الضرورية (خالد حسونى/ فرانس برس)

أسواق عالمية

رغم أن إيران لا ترغب في توسع الحرب واكتفت بالضربة الانتقامية التي نفذتها الثلاثاء، إلا أن الحكومة الإسرائيلية مصرة على الرد وفق تصريحات صادرة عن كبار مسؤوليها، وهو ما يثير المخاوف من توسع دائرة الحرب في منطقة الشرق الأوسط

العالم يخشى عودة التضخم

زيادات في أسعار النفط والسلع في حال توسعة رقعة الحرب

لندن ـ **موسى مهدي**

من شأن تصعيد الحرب الإسرائيلية الجارية حالياً واحتمالية تحولها إلى صراع إقليمي واسع النطاق أن يكون له تأثير خطير على الاقتصاد العالمي، من حيث زيادة معدل التضخم وأسعار سلع رئيسية وتعقد الإمدادات، وربما لن يؤدي التصعيد إلى ارتفاع أسعار الطاقة فحسب، بل قد يؤدي أيضاً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وبالتالي عودة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وسياسة التشدد النقدي، وهو السيناريو الذي تكرر عقب اندلاع حرب أوكرانيا في فبراير 2022.

وقال محللون لشبكة ABC News الأميركية، إن التصعيد المحتمل للحرب يمكن أن يتسبب في ارتفاع كبير في أسعار النفط وإشعال التضخم في الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى زيادات في أسعار مجموعة من السلع الأساسية من البنزين إلى البلاستيك. ولكن ارتفاع التضخم لن يقتصر على الولايات المتحدة وحدها، حيث إنه من المتوقع أن يمتد إلى جميع دول العالم. وربما يسبب ارتباك حقيقي في السياسة النقدية لدى البنوك المركزية الكبرى التي قضت قرابة عامين في خفض التضخم عبر سلسلة من زيادة الفائدة وارتفاع الدولار الأميركي. وعلى الرغم من أن اضطرابات سلاسل التوريد لم تحدث في وقت سابق من الحرب الجارية، كما كان يخشى بعض المحللين، فإن ارتفاع أسعار النفط في حال توسع الحرب لتشمل إيران ستكون له آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي. وكانت دراسة لوكالة بلومبيرغ نشرتها «العربي الجديد» يوم الأربعاء، قد توقعت في أسوأ سيناريو أن تكلف الحرب الاقتصاد العالمي تريليون دولار، وربما ترفع أسعار النفط إلى 150 دولاراً. وعلى الرغم من استبعاد ذلك في ضوء المعطيات الحالية، حيث لا يزال سعر النفط أقل بكثير من ذروة عام 2022 التي تم الوصول إليها عندما اصطدم الانتعاش الاقتصادي الساخن بنقص الإمدادات الذي فرضته الحرب الروسية الأوكرانية.

لكن يقول خبراء إن توسع الحرب قد يعيد أسعار النفط والغاز إلى الارتفاع بشدة هذه المرة. وإضافة إلى مضيق هرمز الإيراني فإن الحرب قد تؤثر بشكل مباشر على قناة السويس وخليج عدن الذي يقع تحت نفوذ جماعة الحوثي، كما تمر كابلات الإنترنت تحت مياه البحر الأحمر. وذلك ببساطة لأن إيران منتج كبير للنفط كما أنها كذلك صاحبة أهم ممر للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالطاقة، حيث إن مضيق هرمز يمر به نحو 17,5 مليون برميل يومياً من النفط بالإضافة إلى ناقلات الغاز الطبيعي.

في هذا الشأن، قال جيسون ميلر، أستاذ إدارة سلسلة التوريد في جامعة ميشيغان، لشبكة ABC News الأميركية: «إن مصدر القلق الأكبر سيكون التصاعد الحاد في أسعار النفط الخام». ولا يؤثر ارتفاع النفط فقط على ارتفاع أسعار البنزين، ولكن بعد مدخلاً مباشراً لكل عملية تصنيع تقريباً، كما يرفع أسعار نقل السلع، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يجلب صدمة تضخمية أخرى». على الرغم من أن هنالك مجموعة من العوامل يمكن أن تخفف حدة ارتفاع النفط في حال دخول إيران الحرب، من بينها ضعف الاقتصاد الصيني والأوروبي وارتفاع إنتاج النفط الأميركي واحتياطي البترول الاستراتيجي لدى الدول الغربية، ولدى الولايات المتحدة احتياطي استراتيجي يبلغ 594,7 مليون برميل، وفق بيانات معلومات الطاقة الأميركية في نهاية العام 2021. وقال مبلر من جامعة ولاية ميشيغان: «لدينا اقتصاد صيني ضعيف واقتصاد أوروبي ضعيف، وهذا يدفع الطلب على النفط إلى الانخفاض في الوقت الحالي». وتابع ميلر: «في الوقت الحالي، من وجهة نظر العرض، لا يوجد قلق. إلا إذا اشتد الصراع لدرجة أنك بدأت ترى أنه يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع بشكل كبير». أما العامل الثاني الذي يمكن أن يخفف حدة ارتفاع الأسعار، فهو ارتفاع الإنتاج الأميركي ولجوء أميركا لضخ النفط في الأسواق من الاحتياط النفطي الاستراتيجي. ووفقا لأحدث تقرير أسبوعي عن حالة البترول صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية، يبلغ متوسط إنتاج النفط اليومي منذ بداية العام حتى الآن 13,2 مليون برميل يومياً، وهذا أعلى بنسبة 6,5% من الإنتاج القياسي للعام الماضي البالغ 12,5 مليون برميل يومياً.

وفي أوروبا، يراقب بنك إنكلترا المركزي أزمة الشرق الأوسط وسط مخاوف من أن الصراع المتفاقم بين إيران وإسرائيل سيجعل من المستحيل تحقيق استقرار أسعار النفط وترك الاقتصاد العالمي عرضة لصدمة الطاقة على غرار ما حدث في السبعينيات. وقال أندرو بيلي، محافظ البنك البريطاني، إنه يراقب التطورات «عن كثب شديد» وإن هناك حدوداً لما يمكن القيام به لمنع ارتفاع تكلفة النفط الخام إذا «ساءت الأمور حقاً». وفي مقابلة مع صحيفة الغارديان البريطانية، أمس الخميس، أشار بيلي إلى احتمال أن يصبح البنك «أكثر عدوانية قليلاً بالسياسة النقدية»، أي في خفض أسعار الفائدة التي تترقبها الأسواق للمساعدة في النمو الاقتصادي. وبعد فترة وجيزة من نشر هذه المقابلة على الإنترنت، انخفض الجنيه الإسترليني بنحو سنت واحد إلى أدنى مستوى له خلال أسبوعين.

على صعيد منطقة اليورو، كان التأثير الاقتصادي يكاد يكون معدوماً حتى الآن حيث اقتصر في معظمه على الأطراف المغنية. ولكن في تحليل لمصرف « رابو بنك» فإن تصعيد الحرب إلى صراع أوسع في الشرق الأوسط يمكن أن يكون له تأثير خطير على الاقتصاد الأوروبي.

ووضع التحليل سيناريوهين للتداعيات على منطقة اليورو، وهما التصعيد الناعم والتصعيد الصعب. وفي سيناريو التصعيد الناعم، يرى أن التوترات ستمتد إلى الدول المجاورة مثل مصر. حيث إن انقطاع التجارة وتدفق الطاقة عبر قناة السويس هو ما يجب مراقبته في هذا السيناريو. ومن الممكن أن تؤدي مثل هذه الاضطرابات إلى تضخم أسعار الطاقة، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم في منطقة اليورو. كما سترتفع أسعار الفائدة وأسعار المواد الغذائية بشكل طفيف في منطقة اليورو. ويقول، إن من شأن ذلك أن يطيل فترة الركود التضخمي طوال العام الجاري 2024، قبل أن ينتعش النمو تدريجياً في عام 2025. وفي سيناريو التصعيد الصعب، ربما يتم جر إيران أو حتى السعودية بسبب حدودها مع اليمن إلى الحرب. وفي هذه الحالة سترتفع أسعار الطاقة إلى مستويات قياسية، مع استمرار أسعار الفائدة وأسعار المواد الغذائية في الارتفاع. وهذا من شأنه أن يطيل أمد الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، ويدفع النمو إلى الانخفاض بنسبة 0,1% في العام الحالي وسيكون التعافي بطيئاً للغاية، حيث من المتوقع أن يبلغ النمو 0,5% فقط في عام 2025.

رجل داخل متجر في ضيرجينا، 14 أغسطس 2024 (Getty)

أسعار الطاقة ربما تعيد أوروبا إلى نقطة الركود التضخمي

الذهب يستفيد من التوترات

رغم ظروف التشبع في الشراء وجفاف الطلب الآسيوي، تدفع الفرص المتزايدة لحدوث مواجهة بين إيران وإسرائيل تحفظات الملاذ الآمن إلى الذهب، وفقًا لدانيال غالي، محلل السلع الأساسية في شركة TD Securities الأميركية. وقال غالي في مذكرة نقلها موقع كيتكو، الخميس: «كان نشاط البيع في الذهب محدودًا بعض الشيء، لكن كبار المتداولين ما زالوا يقومون بتصفية نحو خمسة أطنان من الذهب الافتراضي الأسبوع الماضي».

«موسم هجرة المليونيرات» من بريطانيا

قد تفقد لندن حظوظها بما هي مركز عالمي للأثرياء في ظل توقعات متشائمة تشير إلى أن بريطانيا ستخسر 500 ألف مليونير حتى 2028، أي ما يعادل 20% من المليونيرات البريطانيين

لندن ـ **عمر عبد الرازق**

على مدى الأشهر القليلة الماضية، صدرت عدة تقارير تحذر مما سمته «موسم هجرة المليونيرات» من بريطانيا. تتباين الأسباب التي توردها التقارير لهجرة الأثرياء، لكنها تتفق على النتائج متمثلة في نزيف الثروات وعائدات الضرائب التي ستفقدها الخزانة البريطانية من جراء ذلك. الأمر الذي يشير، حسب التقارير، إلى أن لندن بدأت تفقد حظوتها بما هي مركز عالمي جذاب في مواجهة مراكز مالية أخرى باتت تستقطب أصحاب الثروات. في المقابل تشكك جهات كثيرة ودراسات أكاديمية في مصداقية التقارير وحتى فيما يمكن أن تسببه من أضرار اقتصادية لو صدقت.

ولعل تقرير بنك UBS السويسري للاستثمارات، عن تغيرات الثروة في العالم يحمل كثيرا من التشاؤم لوضع بريطانيا وحي «السيتي»، حي المال والأعمال، الذي ظل تاريخيا ملاذا لأصحاب الثروات من شتى بقاع العالم، وحسب التقرير فإن بريطانيا ستخسر 500 ألف مليونير حتى عام 2028، أي ما يعادل حوالي 20% من المليونيرات البريطانيين أو الذين يتخذون من الأراضي البريطانية مقرا لهم ولأعمالهم دون أن يكونوا مواطنين بريطانيين بالضرورة.

ويعلق بول دونوفان، كبير الاقتصاديين في وحدة UBS لإدارة الثروات في بيان على هذا النزوح، الذي لا يزال مُحتملاً، بأن «بريطانيا لديها عدد أكبر من المليونيرات أكثر مما تستحق»، وأن هذا النزوح هو جزء من حراك الثروة وتحركها عالميا، إضافة إلى سعي المستثمرين غير البريطانيين إلى الانتقال إلى مراكز أخرى حيث معدلات الضرائب أقل. وحسب «يو بي إس» فإن بريطانيا هي البلد الثالث عالمياً من حيث المليونيرات، بعد الولايات المتحدة والصين، وبها 3 ملايين مليونير. أما الدراسة التي أصدرتها Henley & Partners للأبحاث فجاءت أكثر واقعية لأنها اقتصرت على فترة زمنية محددة وأشارت إلى أن أكثر من 9 آلاف مليونير سيغادرون بريطانيا هذا العام بحثا عن ملاذات أكثر ربحية وأقل ضرائبا لأصولهم. ويقول اندرو إيمويل، رئيس قسم الأبحاث في مؤسسة «ثروات العالم الجديد» ومقرها جوهانسبورغ، والتي أجرت البحث بالاشتراك مع «هينلي» : «بريطانيا تضم في الوقت الراهن 602 ألف مليونير والرقم الذي أورده البحث بعد معقولا جدا أو أقل من المتوقع». ويعتمد البحث في تعريف المليونير على المعيار الدولاري أي ما يعادل 750 ألف جنيه إسترليني حصص شركات أو أموالا منقولة، لكنه لا يشمل الشركات أو صندوق المعاشات الخاصة بالمواطنين البريطانيين.

«يو بي اس» يتوقع رحيل 500 ألف مليونير حتى 2028

يمثل المقيمون الأجانب في بريطانيا النسبة الأكبر من المليونيرات المرشحين للنزوح حسب التقريرين ودراسات أخرى، بسبب التغيرات التي اقترحتها حكومة المحافظين في عامها الأخير أو التي تعهدت بها حكومة العمال، على الامتيازات الضريبية التي تتمتع بها فئة ال «non-domiciled» أي المقيمين الأجانب الذين يتخذون من بريطانيا مقرا، بينما موطنهم الدائم وجنسيتهم في بلدان أخرى. وسجلت المطالبات بإعادة النظر في الامتيازات الضريبية لهذه الفئة مطلبا سياسيا شعبيا على مدى عقود. في الوقت الراهن، تمنح هذه الامتيازات المقيمين الأجانب إعفاء ضريبيا على الدخول والأرباح والأصول التي يحققونها خارج بريطانيا، طالما ظلت خارج النظام المالي البريطاني، مقابل مبلغ ثابت يدفع للخزانة البريطانية يتراوح بين ثلاثين ألف و60 ألف جنيه إسترليني سنويا حسب مدة الإقامة. كما أن ممتلكاتهم خارج بريطانيا تظل معفاة من ضرائب التركة، لكن هذه الامتيازات تظل سارية لمدة 15 عاما بعدها يتم إسقاطها ليتعين عليهم دفع ضرائب على كل دخولهم وممتلكاتهم وتركاتهم خارج بريطانيا، إذا قرروا البقاء فيها. واقترحت حكومة سوناك في عامها الأخير الحد من مدة هذه الامتيازات الضريبية لتصبح اعتبارا من شهر إبريل/نيسان المقبل قاصرة على أربع سنوات مع منح فترة لترتيب الأوضاع لمن يريدون نقل ممتلكاتهم أو أصولهم إلى داخل بريطانيا. وأيدت حكومة العمال الجديدة التعديلات فيما تتوقع دوائر الأعمال مزيدا من التغييرات قد تفرضها حكومة ستارمر للحصول على مزيد من الضرائب ضمن جهودها لتأمين مصادر تمويل لبرامجها الإصلاحية عند الإعلان عن أول موازنة لها في 30 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري.

حي الحالك في لندن يوم 27 مايو 2023 (ستيف تايلور/Getty)

بريطانيا تبدأ التقارب مع أوروبا

لندن ـ **العربي الجديد**

وعد رئيس الوزراء البريطاني، كير ستارمر، في بروكسل بعلاقة «بناءة أكثر» مع الاتحاد الأوروبي، بعد سنوات من خروج بلاده من الكتلة، معترفاً في الوقت نفسه بأن الطريق سيكون طويلاً. وأوضح الزعيم العمالي بعد اجتماع مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين مساء الأربعاء أن «الأمر يتعلق قبل كل شيء بطي الصفحة» والبدء بالمناقشة بطريقة «بناءة أكثر»، وذلك وفق هيئة «بي بي سي» أمس الخميس، لكن ستارمر الذي وصل إلى السلطة في تموز/يوليو بعد 14 عاماً من حكم المحافظين، أضاف أن «هذا لا يعني بالضرورة أن الأمور ستتم بسرعة». وأكد خطوطه الحمراء، حيث استبعد الانضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة أو الاتحاد الجمركي أو إعادة العمل بحرية التنقل. وشدد على أن المهم بالنسبة لهذه الزيارة الأولى لبروكسل منذ وصوله إلى داونينغ ستريت هو «وضع إطار» للاجتماعات المقبلة. وبذلك أعلن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة عن استئناف مؤتمرات القمة لزعمائهما، ومن المقرر أن تعقد أولى هذه القمم في بداية العام المقبل. من جهتها، رحبت رئيسة الاتحاد الأوروبي، برئيس الوزراء البريطاني في هذه الأوقات المضطربة للغاية، وقالت: «يجب على الشركاء ذوي التفكير المماثل أن يتعاونوا بشكل أوثق». لكن ستارمر رفض الخوض في مسائل جوهرية الأربعاء. وأكد ردا على أسئلة حول حقوق الصيد البحري وتنقل الشباب البريطاني في الاتحاد الأوروبي، أن «طبيعة المناقشة لم تتعلق بمواضيع محددة».

الاقتصاد تعرض لضربة كبيرة بعد خروجه من عضوية الاتحاد الأوروبي

ووفق تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية، أصر رئيس الوزراء على أن تركيز اجتماعات الأربعاء كان على الصورة الكبرى، مع التركيز على «ما يمكننا القيام به، وليس ما لا يمكننا القيام به، وعلى الإنجازات بدلاً من إجراء التعليقات». لكن المفوضية الأوروبية أكدت أنها تريد الاحترام الكامل لاتفاقيات ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التي تم التفاوض عليها بالفعل مع المملكة المتحدة وإطار وندسور بشأن أيرلندا الشمالية، واتفاقية التجارة والتعاون، قبل الشروع في فصول جديدة تماماً. ووفق التقرير فإن المحادثات خلف الأبواب المغلقة ستبدأ قريباً، مع التخطيط لعقد أول قمة منتظمة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في العام الجديد.

يذكر أن الاقتصاد البريطاني تعرض لضربة كبيرة بعد خروجه من عضوية الاتحاد الأوروبي، ومنذ وصول حزب العمال إلى الحكم في يوليو/تموز الماضي فإن هناك مؤشرات على فقدان الاقتصاد للكثير من الزخم، وتوقع بنك إنكلترا (المركزي) أن يتباطأ النمو إلى 0,3% في الربع الثالث من العام الجاري، لكنه أشار إلى وجود مؤشرات على أن الخفض الأول لأسعار الفائدة في أغسطس/آب، والتوقعات بمزيد من الخفض إضافة إلى تراجع التضخم، أمور قد تعزز النمو في وقت لاحق من العام.

ونما اقتصاد بريطانيا في الربع الثاني بوتيرة أبطأ من التقديرات الأولية رغم وجود علامات على التحسن في مالية الأسر، قبل إعلان الميزانية السنوية الشهر المقبل. وأظهرت بيانات مكتب الإحصاءات الوطنية نمو الاقتصاد 0,5% في الفترة من إبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران. وكانت تقديرات أولية لمكتب الإحصاءات الوطنية -عن الربع الثاني- أظهرت نمو الناتج المحلي 0,6%، وهو المعدل ذاته الذي توقعه خبراء اقتصاديون.

كير ستارمر وأورسولا فون ديرلاين في بروكسل 2 أكتوبر 2024 (الأناضول/Getty)

رؤية

تطوير خطّة الطوارئ اللبنانية ضرورة قصوى

علي نور الدين

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وعلى وقع الاعتداءات الإسرائيلية التي استجدّت في ذلك الشهر، باشرت الحكومة اللبنانية إعداد ومناقشة خطة الطوارئ الوطنية المخصصة للتعامل مع التطورات العسكرية. وعلى أساس هذه الخطة، هدفت الحكومة إلى تأمين حاجات الفئات الأكثر هشاشة من النازحين من جرّاء الحرب، بالإضافة إلى مستلزمات استدامة الخدمات العامة الأساسية وسلاسل التوريد. ووضعت الخطة سيناريوهات مستوحاة من تجربة حرب عام 2006، لتقدير تداعيات توسّع الحرب.

منذ منتصف شهر أيلول/سبتمبر 2024، تحقق تدريجيًا سيناريو الحرب الموسّعة، بعدما شملت الاعتداءات الإسرائيلية اليومية مناطق واسعة من جنوب لبنان والبقاع وضاحية بيروت الجنوبية، وصولًا إلى العاصمة بيروت نفسها. وبهذا الشكل، خرجت الحرب تمامًا عن ما عُرف سابقًا بقواعد الاشتباك، التي ضبطت المواجهات ضمن شريط ضيّق محاذٍ للحدود الجنوبية. وهكذا، بات من الممكن الآن تقييم استجابة خطة الطوارئ لهذا النوع من السيناريوهات، كما أصبح ممكنًا تحديد الجوانب التي ينبغي تطويرها في هذه الخطة.

الثغرة الأولى التي ظهرت في استجابة الحكومة اللبنانية لهذه الظروف الطارئة، اتصلت بتنظيم عمليات الإجلاء. فعلى سبيل المثال، مع توسّع العدوان الإسرائيلي في جميع أنحاء جنوب لبنان، يوم الاثنين 23 أيلول/سبتمبر، انسدّت الطرقات بعشرات الآلاف من النازحين من تلك المناطق باتجاه مدينة بيروت. وهو ما فرض على هؤلاء النازحين إمضاء فترات تصل إلى 24 ساعة، على الطرقات المختنقة بالسيارات، في ظروف أمنية وعسكرية بالغة الخطورة.

تكرّر هذا السيناريو أيضًا مع بدء إصدار الجيش الإسرائيلي أوامر الإخلاء من بعض أحياء ضاحية بيروت الجنوبية، منذ مساء يوم الجمعة 27 أيلول/سبتمبر. وكان من اللافت أن الجيش الإسرائيلي تعمّد قصف كلّ حي خلال وقت قصير، لم يتجاوز في بعض الأحيان ربع الساعة، بعد إصدار أمر الإخلاء الخاص بالحي. وهذا ما تسبّب في حالات هلع وفوضى في بعض الحالات، عند محاولة السكان الخروج من الأماكن المكتظّة.

تدلّ التجربتان على أهمية التحضير لمسارات الإجلاء، في أي منطقة يُحتمل أن يشملها العدوان الإسرائيلي، عبر خطط مسبقة تأخذ بعين الاعتبار السيناريوهات المحتملة. كما يفترض أن تراعي هذه الخطط مبدأ توزيع تدفّق النازحين، باتجاه عدة مسارات، لتسريع عمليات الإجلاء عند حصول أي تصعيد مفاجئ. مع الإشارة إلى أن استمرار الحرب، وحرص الجيش الإسرائيلي على توسيع عدوانه باستمرار، وبأقل قدر ممكن من الاكتراث بأرواح المدنيين، يفرض السعي إلى معالجة هذه الثغرة بالسرعة القصوى.

الثغرة الثانية ارتبطت بكفاية الأماكن المخصصة لاستقبال النازحين، خصوصًا المدارس التي جرى إعدادها لتأمين حاجات سكن الفئات الأكثر هشاشة. فمع توسّع الأعمال العدائية الإسرائيلية، تركّزت عمليات النزوح باتجاه العاصمة بيروت، التي لم تكن مجهّزة بما يكفي من مراكز لإيواء هذه الأعداد من النازحين. وهذا ما ظهر سريعًا مع انتظار بعض النازحين في الطرقات لأيام عدّة، قبل أن يتم إعادة توزيعهم باتجاه مناطق خارج العاصمة. وفي الوقت نفسه، ظهرت مشكلة عدم كفاية التجهيزات الموجودة في مراكز الإيواء نفسها، مثل مياه الخدمة وفرش النوم، وهو ما فرض نشوء مبادرات أهلية محلية للتعامل مع هذه الحاجات. وفضلًا عن ذلك، سرعان ما ظهرت مشكلة اشتداد الضغط على البنية التحتية في العديد من المناطق المُضيفة للنازحين، خصوصًا تلك التي تُعنى بتأمين إمدادات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. وحتى هذه اللحظة، ما زالت تلك المناطق تعاني من تقنين بعض هذه الخدمات الأساسية، بسبب تأخّر الاستجابة للتغيّرات المُستجدّة على مستوى أعداد المقيمين هناك.

على مستوى سلاسل توريد السلع الحيوية، برزت مشاكل في أوقات متقطعة، وبشكل متفاوت بين المناطق، بما يخصّ توفّر بعض أدوية الأمراض المزمنة وحليب الأطفال. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاكل نتجت بشكل أساسي عن ازدياد الطلب على هذه السلع في المناطق المُضيفة للنازحين، في مقابل محدودية المخزون المتوفّر لدى الصيدليات في كافة المناطق.

ومع ذلك، من المهم التنويه إلى أن المخزون الاستراتيجي المتوفّر لدى الشركات المستوردة للأدوية ومستلزمات الأطفال يكفي لتلبية الطلب المحلّي لأكثر من أربعة أشهر، وهو ما ينفي احتمال حصول انقطاع دائم في هذه السلع. وحتّى هذه اللحظة، لم تواجه الشركات المستوردة أي مشاكل في الشحن البحري، لإعادة تعويم مخزونها من هذه السلع. وهذا ما يفسّر قدرة الصيدليات على تأمين حاجاتها بعد أيام قليلة من نفاد أي صنف من أصناف الأدوية ومستلزمات الأطفال.

لكل هذه الأسباب، يبدو من الواضح أن الحكومة اللبنانية تحتاج إلى تطوير وتوسعة خطّة الطوارئ المعمول بها حاليًا، لتتلاءم مع الحاجات المستجدّة، ومع احتمالات توسّع العدوان الإسرائيلي بشكل إضافي. وعلى نحوٍ أدق، من المفترض أن تسعى الأجهزة الرسمية إلى تجهيز مراكز إيواء إضافية في المناطق، لتخفيف العبء عن العاصمة بيروت، ولاستباق أي موجة نزوح جديدة يمكن أن تنتج عن توسّع العدوان.

وفي الوقت نفسه، من المهم أن تُطلق الحكومة إجراءات عملية لضبط وإدارة سلاسل التوريد، بما يسمح بإعادة توجيه المخزون الاستراتيجي، المتوفّر أساسًا، من الأدوية والمواد الغذائية، نحو المناطق التي تشهد اكتظاظًا سكانيًا، بفعل ظاهرة النزوح. وهذه الإجراءات يفترض أن تتم بالتنسيق مع نقابات واتحادات المستوردين وتجار الجملة والصيادلة، بهدف إحصاء المخزون المتوفر في كل منطقة، ومقارنته بالطلب اليومي المستجد خلال الحرب. وعلى هذا الأساس، يمكن أيضًا قياس حاجات الاستيراد خلال الأشهر المقبلة. الحكومة اللبنانيّة تقدّر اليوم حاجتها إلى هبات ومساعدات خارجية بقيمة 425 مليون دولار، للتمكّن من الاستمرار في تمويل استجابتها للأزمات الناتجة عن الحرب. وهذا ما يستلزم حراكًا دبلوماسيًا استثنائيًا من جانب الحكومة، بما يشمل تنظيم مؤتمرات الدعم الطارئة للدول والجهات المانحة، لتأمين هذا المبلغ. كما تفترض المرحلة الراهنة إعادة ترميم الهيكلية الإدارية لوزارة المالية، للتعامل مع حاجات الإنفاق الداهمة والطارئة، خلال فترة الحرب.